امارات الخليج العربي في الجلسات البرلمانية لمجلس النواب العراقي (1945-1958)

أ.د. صبري فالح الحمدي
كلية التربية / الجامعة المستنصرية

الملخص:

حظيت القضايا العربية ولاسيما فيما يتعلق منها بالاوضاع السياسية ومسيرة حركات التحرر فيها بنصيب لا يستهان به في مناقشات مجلس النواب العراقي، فضلاً عن تناول نواب البرلمان الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلادهم وعلاقاتها مع الدول العربية والاجنبية، وجرت العادة ان يدلي النواب بآراءهم في مختلف الموضوعات التي تهم الرأي العام العراقي، وهم يعبرون بذلك عما يدور في اوساط الاخير من مشاعر وتطلعات ازاء تلك القضايا التي شغلتهم ردحا من الزمن.

وتأسيسا على ذلك فالمتتبع لمحاضر تلك الجلسات البرلمانية سيلمس مدى الاهتمام الذي يوليه الاعضاء لمسيرة الكفاح الوطني للشعب العربي ضد الدول الاستعمارية، وكان من الطبيعي ان يسلط النواب الضوء على امارات الخليج العربي بحكم قربها الجغرافي من العراق، فضلا عن اعتبارات تاريخية واقتصادية اخرى، ولاشك فقد تنوعت طبيعة تلك المناقشات تبعاً للقضايا التي كانت مثار نقاش في اثناء استعراض سياسة الحكومات العراقية المتعاقبة في المجال الخارجي وعلاقاتها مع البلدان العربية، وقد حاولنا قدر الامكان تتبع تلك المناقشات وتناول ما يخص منها موضوع الدراسة واعني بذلك امارات الخليج العربي، ويلاحظ ابتداءً غلبة الجوانب السياسية على الامور الاخرى في حياتنا اليومية لاسباب معروفة تميز بها تاريخ العراق عبر عصوره المختلفة.

يمكننا القول بان نواب البرلمان العراقي ابدوا آراء وقدموا افكار ايجابية وبعضها كانت مقترحات اخذ بعضها جانب التنفيذ، بوصفه يمثل عامل ضغط على الساسة العراقيين، ليلبوا مطاليب تلك الدعوات الشعبية التي ظلت حريصة على ادامة العلاقات مع امارات الخليج العربي في مختلف المجالات، على الرغم مما انتاب مسيرة تلك العلاقات من حالات تعثر وفتور في بعض الاحيان، كنتيجة طبيعية للتدخلات الاجنبية في شؤون المنطقة، وممارستها ضغوطا عدة بهدف الحفاظ على مصالحها المتنامية، ولاسيما النفطية في منطقة الخليج العربي، وهو الامر الذي ستعالجه صفحات البحث المتواضعة على قلتها، بحكم ان المعلومات المتصلة بموضوع الامارات العربية كانت شحيحة، وقد تمكنا بعد جهد طويل من توثيقها وعرضها بشكل دراسة تاريخية اعتمدت منهجية البحث العلمي.

- امارات الخليج العربي في الجلسات البرلمانية لمجلس النواب العراقي (1945-1958):

حظيت امارات الخليج العربي بنصيب في مناقشات مجلس النواب العراقي في السنوات التي اعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، فضلا عن قضايا العرب التحررية الاخرى وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وحركات التحرر الوطني في المغرب العربي، عند استعراض سياسة الحكومات العراقية في مجالها الخارجي، وقد لفت زامل المناع[1]- نائب المنتفك- انتباه الساسة العراقيين والعرب إلى اعطاء استقلال امارات الخليج العربي الاهمية التي تستحقها، كونه يمثل استكمالا لسيادة البلاد العربية الاخرى، وجاء في كلمته التي ألقاها في الجلسة السابعة والعشرين من الاجتماع الاعتيادي الثاني لعام 1944 المنعقدة في 27آذار 1945 برئاسة محمد حسن كبه[2]- رئيس المجلس- ما يأتي:" انا اشكر

1- زامل المناع: انتخب نائبا عن لواء المنتفك، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني (2 كانون الاول 1944-31 ايار 1945). عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، جـ10، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988، ص302-303.

2- محمد حسن كبه: ولد في بغداد عام 1891، تخرج في كلية الحقوق عام 1925، انتخب رئيسا لمجلس النواب في 20 كانون الاول 1944، جدد انتخابه في الاول من كانون الاول 1945،

معالي وزير الخارجية (ارشد العمري)[1] على ايضاحاته التي وضحها واوصي ان لا ينسى ... ودبي و...، وهذه البلاد العربية الصرفة كلها اسلامية وإذا لم تتحد كل هذه فيكون استقلالنا ناقصا ومثلوما كثيرا واوصي وزراء خارجية البلاد العربية بذلك"[2].

شهدت الجلسة السادسة عشرة المنعقدة في 21 كانون الثاني 1946 افتتاح رئيس المجلس محضرها، في اعلانه للحضور ان المادة الاولى من المنهاج الاستمرار في المذاكرة بشأن تقرير لجنة تحرير العريضة الجوابية على خطاب العرش، راجيا من الاعضاء ابداء ملاحظاتهم حول التقرير، وقد ألقى ابراهيم عطار باشي[3]– نائب الموصل– بوصفه اول المتحدثين باللائمة على الحكومة العراقية بسبب عدم قيامها بالواجب المطلوب لدعم استقلال الامارات العربية في الخليج العربي، واليكم نص كلمته ذات العلاقة بموضوع البحث:" القضية الفلسطينية و... الامارات العربية التي لا تزال في وضع دولي غامض، وهذه الاقطار التي ذكرت فهي بحاجة إلى جهد اكبر واقوى مما بذلته الجامعة لتحقيق استقلالها في هذه الظروف التي تقرر فيها مصائر الامم"[4].

وتعبيرا عن توجهات الرأي العام العراقي في متابعة التطورات السياسية التي كانت تشهدها امارات الخليج العربي، واهمية ان تولي الحكومة العراقية اهتمامها في تلك البلدان، عبر دوائر رسمية تختص بشؤون الاخيرة، ليتسنى للسلطات العراقية ان

شغل مناصب وزارية عدة. مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، جـ2، دار الحكمة، لندن، 2004، ص108.

1– ارشد العمري: عين وزيرا للخارجية في حكومة حمدي الباجه جي (1944/8/29–1946/1/31) مثل العراق عند تأسيس الجامعة العربية عام 1945، وتأسيس الامم المتحدة في العام نفسه. مير بصري، المصدر السابق، جـ2، ص269.

2– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1944، الجلسة (27) في 27 آذار 1945، ص350–351.

3– ابراهيم عطار باشي: انتخب نائبا عن لواء الموصل، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني (2 كانون الاول 1944–31 ايار 1945). عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جـ10، ص303.

4– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1945، الجلسة (16) في 21 كانون الثاني 1946، ص156و 159.

تتخذ السياسة الحكيمة بشأنها، هذه الافكار جسدها خليل كنه[1]– نائب الدليم– في اثناء انعقاد الجلسة الثلاثين من الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947 في 18 حزيران من العام نفسه برئاسة عبد العزيز القصاب[2]– رئيس مجلس النواب– بقوله:" ... اما فيما يتعلق بسياسة العراق الخارجية على وجه العموم فاني مع تقديري التام للاوضاع الدولية ولادوار الدول الضعيفة فيها في هذا الخضم المعقد، ارجو ان تعني الحكومة عنايتها الخاصة لتعريف العراق تعريفا صحيحا صريحا إلى العالم الخارجي، وان تعني عناية خاصة بامارات الخليج (الفارسي) وارجو ان لا تختصر هذه العناية على احتياجات بين آن وآخر وانما تؤسس في وزارة الخارجية وفي مفوضياتنا وقنصلياتنا دوائر مزودة بالموظفين والمال اللازم لجمع المعلومات اللازمة عن البلاد العربية هذه، والوقوف على التيارات المتباينة التي تهب على اي منها، وعلى ضوء هذه المعلومات تقوم الحكومة العراقية بتقرير سياستها الواضعة تجاه كل من هذه القضايا على انفراد"[3].

من جانب آخر تناول نواب البرلمان العراقي امارات الخليج العربي في الجلسات البرلمانية لمجلس النواب على سبيل المقارنة بين بعض مظاهر التطور التي شهدتها تلك الامارات واوضاع العراق الاقتصادية والاجتماعية، وهو الامر الذي وثقته محاضر الجلسة السادسة من الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1949 التي

1– خليل كنه: ولد في محافظة الانبار عام 1910، تخرج في كلية الحقوق عام 1932، وبسبب نشاطه الوطني اعتقل في عامي 1920و 1941، انتخب نائبا عن لواء الدليم في الدورة الانتخابية الحادية عشرة. حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، جـ1، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، 1995، ص68.

2– عبد العزيز القصاب: كان نائبا عن لواء بغداد ورئيسا لمجلس النواب، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي (17 آذار 1947–20 تموز منه). عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جـ10، ص304.

3– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة (30) في 18 حزيران 1947، ص542–543.

انعقدت بتاريخ 20 شباط 1950، من خلال مداخلة فائق السامرائي[1]– نائب بغداد– على كلمة توفيق السويدي[2]– رئيس الوزراء– امام البرلمان، بشأن ما ينبغي للعراق ان يأخذ به من مظاهر الحضارة ودعائمها، على النحو الآتي:" سمعت استاذي فخامة رئيس الوزراء(صالح جبر)[3] يتحدث عن شيوخ السياسة الذين يمنون البلاد العربية بهذه الخطوات التي قطعها العراق منذ تأسيس الحكم الوطني حتى الآن ومقارنته ما كانت عليه حالة البلاد يومئذ وما اصبحت عليه اليوم من اصطناع مظاهر المدنية الحديثة، وقد نسى فخامة رئيس الوزراء ان هذه المظاهر التي فرضها تقدم العصر لا دخل للفئات الحاكة بها، ولا فضل بل هو فضل الزمن والعصر، ففي امارات الخليج بعد اكتشاف النفط في دبي ورأس الخيمة والشارقة وابو ظبي... نشهد هذه المظاهر وهي لا تدل باي وجهة من الوجوه على ان للحاكمين اثر بها، اما أسس الحضارة ودعائمها فتكون من صنع الساسة حين يعملون على ايجاد نظم اقتصادية واجتماعية مكيفة تدفع بالبلاد لان تسابق الزمن وتقبل حقائق هذه المدينة لا مظاهرها"[4].

1– فائق السامرائي: كان نائبا لحزب الاستقلال عن بغداد، وصاحب صحيفة (الجريدة) انتخب نائبا عن لواء بغداد في مجلس النواب. لمزيد من المعلومات ينظر: امينة داخل شلشل، فائق السامرائي ودوره السياسي في العراق 1908–1979، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية/ ابن رشد، جامعة بغداد، 1999.

2– توفيق السويدي (1891–1968): تم دراسته العالية بمدرسة الحقوق في اسطنبول، ثم في جامعة السوربون في باريس، تقلد رئاسة الوزراء مع وكالة وزارة الخارجية عام 1946 وشكلها للمرة الثالثة في 5 شباط 1950. لمزيد من المعلومات ينظر: باقر امين الورد، اعلام العراق الحديث قاموس تراجم 1869–1969، جـ1، راجعه وقدم له ناجي معروف، بغداد، 1978م/1398هـ، ص186.

3– لمزيد من المعلومات عن صالح جبر ينظر: فاطمة صادق عباس السعدي، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام 1957، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2008.

1– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1949، الجلسة (6) في 20 شباط 1950، ص81–82.

وكان للجانب الصحي في العراق حيزا في مناقشات نواب البرلمان لاهميته في حياة المواطنين بسبب انتشار الأمراض الوبائية في البلاد، التي ارجع حنا الخياط[1]– نائب الموصل– عوامل انتشارها إلى السياسة البريطانية وعدم وضعها ضوابط على تنقل الأفراد بين مناطق الخليج العربي والعراق، خلال انعقاد الجلسة الخامسة والاربعين في 8 ايار 1951، وكان محور مناقشتها هو المذاكرة على فصول ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية، ولنستمع إلى كلمته:" يتساءل الكثيرون عما تقوم به الادارة الصحية حول مكافحة مختلف الاوبئة والامراض المتوطنة، ويذهب البعض إلى ان هناك لا فقط فتور انما اهمال صارخ في سير هذه المكافحات، ويتصور البعض من الاداريين ان السبب الوحيد لهذا الاهمال انما هو ناشئ عن قلة الايدي الفنية العاملة وقلة المخصصات الضامنة لها، في الحقيقة لا هذا ولا ذاك يتذكر الكثيرون ان العراق في فجر تكوينه كان منبتا خصبا لكثير من الامراض المتوطنة وكانت تسطو عليه سنويا آفتان وبائيتان مهمتان هما الكوليرا والطاعون يمكنني ان اؤكد ان اليد الاجنبية العاملة في مصلحة الصحة العراقية في ذلك التاريخ كانت لها اليد الطولى في انتشار هذين الوبائين في العراق لمجرد اهمالها الاشراف الكافي على حركات التنقل في الخليج (الفارسي)"[2].

ومن الجدير بالذكر ان عقد الخمسينيات من القرن العشرين قد شهد تصاعدا في اهتمامات العراقيين نحو قضايا العرب التحررية، حتى راحت الاصوات ترتفع داخل مجلس النواب، وهي تدعو الجهات الرسمية إلى عدم الاقتصار في تعاون العراق مع البلدان الداخلة في عضوية الجامعة العربية، بل يتعداه إلى مشاكل الاقطار الاخرى الغير منضوية للجامعة العربية بشكل رسمي، وهي بحاجة إلى عون

2– حنا الخياط: اصبح عضوا في مجلس النواب عن لواء الموصل بعد استقالة نجيب الصائغ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث (2 كانون الاول 1950–31 ايار 1951). عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، جـ10، ص306.

3– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1950، الجلسة (45) في 8 ايار 1951، ص800.

ومساعدة من الدول العربية الاخرى لاستكمال سيادتها الوطنية من السيطرة الاجنبية، وانسجاما مع هذه التطلعات خاطب عبد الرحمن الجليلي[1]– نائب الموصل– نواب البرلمان بالجلسة الحادية والثلاثين التي انعقدت يوم 26 ايار 1953 في السطور الآتية:"... اما البلاد العربية الاخرى التي لا تدخل الجامعة العربية فقد اهملنا امرها، فالخليج و... لا نعلم عن امرها شيئا"،ولم يتأخر رد الحكومة العراقية الذي جاء على لسان توفيق السويدي– وزير الخارجية– في اشارته:" ان سياسة العراق هي سياسة عربية حرة تستهدف استكمال جميع وسائل الاستقلال للاقطار العربية، ودون ان تخضع للضغوط الخارجية"[2].

وعلى اثر قراءة عبد الوهاب مرجان[3]– رئيس المجلس– المادة الرابعة من منهاج الجلسة العشرين من الاجتماع الاعتيادي الثاني لمجلس النواب المنعقدة في 14 شباط 1954، المتضمن تقرير لجنة الشؤون المالية في لائحة قانون تمليك رعايا الجامعة العربية والامارات العربية اموالا غير منقولة في العراق، لاغناءها بملاحظات النواب بشأن الاسس والمبادئ المفترض ان تعتمدها اللائحة ، وقد تمنى عبد الحميد الهلالي[4]– نائب البصرة– بوصفه اول المتحدثين:" ان تكون هذه اللائحة تعديلا لقانون التمليك الذي شرع لابناء امارة الكويت، بشموله على رعايا دول الجامعة العربية والامارات العربية الاخرى، او ان

1–عبد الرحمن الجليلي (1914–1996): من مواليد الموصل، حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد السياسي من جامعة القاهرة عام 1946، كان عضوا في مجلس النواب (1948–1950) جدد انتخابه في كانون الثاني 1953، فضلا عن توليه مناصب وزارية. مير بصري، المصدر السابق، جـ2، ص181.

2– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة 1952–1953، الجلسة (31) في 26 ايار 1953، ص611و 613.

3– عبد الوهاب مرجان: انتخب رئيسا لمجلس النواب في الاول من كانون الاول 1953، جدد انتخابه لرئاسته في معظم السنوات اللاحقة حتى قيام ثورة تموز 1958 وكان يشغل المنصب نفسه. مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1987، ص234–235.

1– عبد الحميد الهلالي: حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة برلين عام 1944، كان عضوا في مجلس النواب. حميد المطبعي، المصدر السابق، جـ1، ص123.

يكون هذا القانون مشتملا على القانون السابق الذي شرع لابناء امارة الكويت كي يكون التشريع واحدا، مبينا ان وضع الكويت لا يختلف بشكل ما عن وضع امارات الخليج العربي" واضاف قائلا:" كنت من مؤيدي كل حكومة تأتي بانتهاج هذه الخطوات، لاعتقادي ان التقارب بين الاقطار العربية يجب ان يستند على امور ثقافية واقتصادية قبل ان يستند على امور سياسية"[1].

ومهما يكن من امر فقد اشتملت المادة السابعة من المنهاج التصويت على تلك اللائحة، من خلال محضر الجلسة الثالثة والعشرين المنعقدة في 23 شباط 1954، التي عرضها رئيس مجلس النواب، وقد حصلت على موافقة الاعضاء الذين رفعوا اياديهم في التصويت عليها، ثم تلى عبد الوهاب مرجان المادة الأولى من القانون المذكور وهي:" يستثنى رعايا دول الجامعة العربية على اساس المقابلة بالمثل ويستثنى ايضا رعايا الامارات العربية التي يقررها مجلس الوزراء من القيود المفروضة على تمليك الاجانب الاموال غير المنقولة في العراق بضمنها البساتين، ولا يشمل هذا الاستثناء الاراضي الزراعية"[2]، فيما اشاد فوزي الخضيري[3]– نائب البصرة– بالفقرة المهمة التي وردت في اللائحة وتمثلت في التفرقة بين رعايا دول الجامعة العربية وبين رعايا امارات الخليج العربي، فقد اعطى الحق لسكان الدول العربية ان يتملكوا ما يشاؤون ، وان يحد ذلك لابناء امارات الخليج العربي الا بقرار من مجلس الوزراء[4].

2– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1953–1954، الجلسة (20) في 14 شباط 1954، ص463.

3– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1953–1954، الجلسة (23) في 23 شباط 1954، ص516.

4– فوزي الخضيري: من مواليد البصرة عام 1920، حاصل على شهادة الحقوق عام 1944، اشتغل في المحاماة، انتخب نائبا عن لواء البصرة في كانون الثاني 1953. مير بصري، المصدر السابق، جـ2، ص462.

1– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1953–1954، الجلسة (23) في 23 شباط 1954، ص516–517.

وبحكم تبوأ القضية الفلسطينية المرتبة الاولى في اهتمامات الرأي العام العراقي عبر مطالبة نوابه في البرلمان الحكومات المتعاقبة بالعمل على توفير مستلزمات دعم كفاح الشعب الفلسطيني، والاشارة إلى عدم التزام بعض امارات الخليج العربي بقرار المقاطعة الاقتصادية العربية للكيان الصهيوني، وهي الموضوعات التي استفسر عنها طارق العسكري[1]– نائب العمارة– من خلال الاسئلة التي وجهها إلى محمد فاضل الجمالي[2] – رئيس الوزراء– خلال انعقاد الجلسة السابعة والعشرين لمجلس النواب التي ابتدأت اعمالها في 7 آذار 1954، وجاء رد الحكومة العراقية بكلمة مختصرة ادلى بها رئيس الوزراء في الجلسة نفسها مشيرا:" إلى قيام الحكومة فيما يتعلق بشركات نفط الخليج العربي بمساعي، وقد طمنونا بانه لا تذهب قطرة واحدة من النفط إلى (اسرائيل)"[3].

الا ان هذه الاجابة لم تكن مقنعة لبعض النواب، فقد كرر علي كمال[4]– نائب السليمانية– تلك الاتهامات نحو امارات الخليج العربي بوصفها تزود مصافي النفط في حيفا داخل فلسطين المحتلة بالوقود الخام، في الجلسة الثامنة من الاجتماع الاعتيادي الثاني لمجلس النواب، التي عقدت يوم 7 كانون الثاني 1956 التي اختصت مناقشة قرار العراق بايقاف النفط عبر خط حيفا وتحويله إلى صيدا، (قدرت خسائر العراق بـ150 مليون دينار)، مذكرا النواب إلى امر خطير يتمثل في ان

2– طارق العسكري: حاصل على شهادة البكالوريوس بالهندسة من جامعة كمبريدج عام 1935، وبعد عودته للعراق انتخب نائبا عن لواء العمارة في كانون الثاني 1953، وحزيران 1954 وايلول 1954 وكانون الاول من العام نفسه. مير بصري، المصدر السابق، جـ2، ص439.

3– محمد فاضل الجمالي: من مواليد بغداد عام 1903، اكمل دراسته العليا بحصوله على شهادة الدكتوراه بالاقتصاد من جامعة كولومبيا الامريكية عام 1932، شغل مناصب رسمية كثيرة، فضلا عن انتخابه عضوا في مجلس النواب. مير بصري، المصدر السابق، جـ2، ص7–8.

4– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1953–1954، الجلسة (27) في 27 اذار 1954، ص592.

1–علي كمال: من مواليد السليمانية عام 1900، اكمل دراسته العسكرية في اسطنبول عام 1916، انتخب نائبا عن لواء السليمانية في دورات انتخابية كثيرة. ينظر : مذكرات علي كمال 1900–1998، تقديم وتحقيق جمال بابان، شركة الخنساء للطباعة المحدودة، بغداد، 2001.

مصافي النفط في حيفا لم تتوقف عن العمل داخل الاراضي المحتلة طيلة هذه المدة، وكانت تعمل بامكانياتها التي تتطلبها حاجة اسرائيل، مقترحا محاولة كسب ود هذه الامارات، واضاف:" ان العراق يستطيع بحكم الجيرة والرابطة التي تربطه بالامارات العربية منذ عصور طويلة، النهوض بها ثقافيا وتوعية سكانها بشأن النتائج السلبية المترتبة على مثل هذه التصرفات ان صحت"[1].

مقابل ذلك تزامن عقد الجلسة الثامنة لمجلس النواب في 23 شباط 1957 حدوث تطورات سياسية خطيرة ابرزها العدوان الثلاثي على مصر نتائجه، مما دفع الاعضاء استجابة لحالة الاستياء التي عمت الشارع العراقي جراء تراخي الحكومة العراقية وعدم قطعها لعلاقاتها مع بريطانيا وفرنسا، لدعوة الاخيرة اتخاذ موقف حازم من ذلك العدوان، وهنا ورد اسم امارة قطر في تلك الجلسات على سبيل المقارنة بمواقف حكومات عربية اخرى، ففي مداخلة علاء الدين الوسواسي[2]– نائب بغداد– على انتقاد زميله حسن عبد الرحمن [3]– نائب بغداد–في الجلسة المذكورة، السلطات الرسمية بسبب تظاهرها الشكلي في استنكار العدوان، فقد ارجع اسباب موقفها إلى ان لكل دولة ظروفها السياسية والعسكرية والجغرافية التي تحتم عليها اتخاذ سياسة خارجية تناسب مصالحها، وخير دليل على ذلك هو موقف مصر بالنسبة لعلاقاتها مع فرنسا في مشكلة الجزائر، إذ كان العراق اول من طلب إلى دول الجامعة العربية قطع العلاقات مع فرنسا، وذهب وفد عراقي مؤلف من السادة اعضاء المجلس وهم:

2– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1955–1956، الجلسة (8) في 7 كانون الثاني 1956، ص91–92.

1– علاء الدين الوسواسي: من مواليد بغداد عام 1912، حاصل على شهادة الحقوق، انتخب نائبا عن تكريت (لواء بغداد) في حزيران عام 1955، جدد انتخابه بدورات لاحقة. مير بصري، المصدر السابق، جـ2، ص468.

2– حسن عبد الرحمن(1910–1995): تخرج في كلية الحقوق عام 1935، انتخب عضوا في مجلس النواب في الدورة الانتخابية الخامسة عشرة من الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1956. حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، جـ3، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، 1995، ص54.

حسن عبد الرحمن وسامي باشعالم والشيخ امجد الزهاوي إلى البلاد العربية يستحثون رؤساءها للاجابة عن هذا النداء، وتابع يقول:" لقد اخبرني معالي الزميل حسن عبد الرحمن، ان فخامة السيد شكري القوتلي (رئيس الجمهورية السورية) آمن بصحة الدعوة وفائدتها، وقال للوفد المذكور لا املك اعلن موافقتي قبل موافقة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، فحاولوا ان تقنعوه حتى تتحد الكلمة، فلما اجتمع بالرئيس المصري بين له الاستاذ حسن عبد الرحمن فوائد المقاطعة السياسية، وذكر له امارة قطر مثلا على قلة سكانها وصغر مساحتها، بانها لو قاطعت فرنسا لاجدت، فاجابه الرئيس المصري انني اؤيدكم في هذه الدعوة واؤيد ان لو قاطعت امارة قطر علاقاتها بفرنسا لأجدت ولحقق ذلك نتائج طيبة، ولكن العلاقات المالية بيني وبين فرنسا، إذ تشتري في كل عام من القطن المصري ما يعادل (18) مليون جنيه، وان عددا كبيرا جدا من الطلاب المصريين يدرسون في مدارس فرنسية، كل ذلك يحول دون قطع العلاقات"[1].

على ان العلاقات الاقتصادية بين العراق وامارات الخليج العربي لم تكن غائبة عن مناقشات مجلس النواب العراقي، لاسيما الأمور التجارية لاهميتها في توطيد تلك العلاقات، وما تستورده اسواق الخليج العربي من المنتجات العراقية، فضلا عن مردوداتها المالية التي تنعكس على احوال المواطنين المعيشية، وقد تصدى محمد مهدي الوهاب[2]– نائب كربلاء– لمسألة التمور العراقية المصدرة إلى الكويت بالجلسة الحادية عشرة المنعقدة في 26 شباط 1957، ومشيرا إلى مشكلة وفرة تمور زهدي الفرات الاوسط في ذلك الموسم، الذي تجاوز المنتوج فيه (200) ألف طن، مما ألحق ضررا بالاقتصاد العراقي، معللا اسبابها إلى توقف بعض

1– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1956–1957، الجلسة (8) في 23 شباط 1957، ص116.

2– محمد مهدي الوهاب (1914–1958): درس الحقوق في بغداد ومارس مهنة المحاماة، انتخب نائبا عن كربلاء عام 1954–1955. مير بصري، المصدر السابق، جـ2، ص382.

الاسواق الاجنبية عن استيراده لاسباب اقتصادية او سياسية، وفي مقدمتها اسواق الخليج العربي[1].

وفي اثناء استعراض سياسة حكومة عبد الوهاب مرجان[2] الخارجية على الصعيد العربي في اروقة مجلس النواب، وتناول الاعضاء مناقشة مبدأ تقرير المصير وكيفية الافادة منه في دعم حركات التحرر الوطني، ولاسيما في امارات الخليج العربي، التي لا تزال تتعرض لتدخل الدول الاجنبية في شؤونها الداخلية، وهو الأمر الذي عرضه خليل كنه- رئيس مجلس النواب-عند افتتاح منهاج الجلسة الرابعة التي عقت في 2 كانون الثاني 1958 على الاعضاء لابداء الملاحظات بشأنها على النحو الآتي:" ان من مصلحتنا باعتبارنا جزءا من الامة العربية ان يسود حق تقرير المصير في المحافل الدولية، وفي ان تستقل الامارات العربية التي لا يزال للاستعمار يد في شؤونها، ولايمكن ان تحصل على ذلك الا بسيادة مبدأ تقرير المصير دوليا"[3].

ظل نواب البرلمان العراقي يترقبون الفرص المناسبة عند طرح الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالجوانب الانسانية، والتي تروم الحكومات العراقية الانضمام إليها، ليكرروا دعواتهم الدول الغربية الكف عن التدخل بشؤون البلاد العربية، ووقف سياستها العدوانية ضد شعوبها، وقد حصل ذلك خلال انعقاد الجلسة الخامسة في 4 كانون الثاني 1958 برئاسة خليل كنه- رئيس مجلس النواب- التي ناقشت لائحة انضمام العراق إلى اتفاقية منع ومعاقبة جريمة ابادة الجنس البشري، الموقع عليها في باريس بتأريخ 9 كانون الاول 1948 لاجل المصادقة عليها، إذ علق عليها محمد

3- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1956-1957، الجلسة (11) في 26 شباط 1957، ص224.

4- تألفت وزارة عبد الوهاب مرجان في 15 كانون الاول 1957 واستقالت في 2 آذار 1958.

1- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1957، الجلسة (4) في 2 كانون الثاني 1958، ص12-13.

الجليلي[1]– نائب الموصل– :" لاهميتها في تخليص امارات الخليج العربي من السيطرة الاجنبية، بوصفها ترتكز على مبدأ منح الشعوب حقوقها في تقرير المصير على وفق مبادئ القانون الدولي، الا انه اعرب عن اسفه لان تلك المبادئ غير معروفة لدى الدول الكبرى الاستعمارية، فهناك امارات الخليج العربي التي لا نعلم ما تقاسيه شعوبها من الدول المستعمرة في تلك المناطق"[2].

مقابل ذلك استمرت المعارضة الشعبية لاستمرار بقاء العراق عضوا في ميثاق بغداد[3]، وتساءل نواب البرلمان عن الفوائد الايجابية من ذلك في ايجاد الحلول المناسبة لقضايا العرب التحررية، واعني بذلك ما يمكن ان يقدمه الحلف المذكور في حل المشكلات العربية، وتزامنا مع اجتماع دول الميثاق الدوري في انقرة، فقد استهل علاء الدين الوسواسي– نائب بغداد– انعقاد الجلسة العاشرة في 22 كانون الثاني 1958، ليسلط الضوء على تلك الهواجس لدى المواطن العراقي، ويحذر الدول المجتمعة بقوله:" إذا استمرت الاحوال عل سوئها في امارات الخليج العربي فلا يمنع العربي من ثم من مصافحة الشيطان– على حد قوله–(بمعنى استعداده للتحالف مع اية دولة اخرى إذا وجد انها تدعم قضاياه التحررية"[4].

2– محمد الجليلي: من مواليد الموصل عام 1903، اكمل دراسته في الولايات المتحدة الامريكية بحصوله على شهادتي البكالوريوس والماجستير بالعلوم، انتخب نائبا عن لواء الموصل. ابراهيم خليل احمد، التأريخ والمؤرخون الموصليون المعاصرون في كتاب " موسوعة الموصل الحضارية"مج5، جامعة الموصل، 1992، ص344–345.

3– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1957، الجلسة (5) في 4 كانون الثاني 1958، ص49و52.

1– ميثاق بغداد 14 شباط 1955: وهو الحلف الذي ضم في عضويته: العراق، ايران، تركيا، باكستان، بريطانيا، واصبحت الولايات المتحدة الامريكية عضوا مراقبا فيه، وعقدته الدول الغربية لاجل الحفاظ على مصالحها في المنطقة. جهاد مجيد محي الدين، حلف بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، 1971، ص237.

2– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1957، الجلسة (10) في 22 كانون الثاني 1958، ص132.

وعلينا التذكير بان السياسة الاستعمارية التي مارستها الدول الغربية (بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة الامريكية) والمؤيدة للكيان الصهيوني في فلسطين، فضلا عن ممارسة فرنسا سياسة القتل المتعمد والابادة ضد الشعب العربي في المغرب، واستمرار بريطانيا في قمع حركات التحرر الوطني في امارات الخليج العربي، هذه التطورات السياسية انعكست سلبا على اوساط الرأي العام العراقي، الذي بات يشعر بالاستياء من جراء دخول العراق عضوا في ميثاق بغداد، وهو الأمر الذي عبر عنه نواب البرلمان في اثناء استعراضهم سياسة العراق الخارجية وتصدى لهذه الدعوات وجسدها جمال عمر نظمي[1]– نائب اربيل– في الجلسة نفسها، مشيرا إلى انتقاده الحكومة ، لانها ظلت متمسكة بسياسة التحالف مع الدول الغربية، واردف قائلا:" لا اود هنا ان آتي بالامثلة والتفصيلات، ويكفي القول ان اضطهاد بريطانيا للشعوب العربية في الخليج العربي جاء كالسابق ان لم يزد شدة، ودعا نائب اربيل دول الغرب ان تعمل على كسب ثقة الامة العربية، عن طريق الاعتراف بقوتها الفتية التي اخذت تزداد رسوخا وقوة يوم بعد يوم، وانكلترا على الاخص ان تعيد النظر في موقفها من الشعوب العربية في الخليج العربي، وعند القيام بكل ذلك يمكن حينئذ بناء وتثبيت سياسة ايجابية للتفاهم والتعاون بين العرب والغرب"[2].

تواصلت مساعي نواب البرلمان الرامية ان تكون سياسة العراق الخارجية سياسة عربية خالصة، بالتنسيق مع البلدان العربية وباتجاه اكمال سيادتها الوطنية، وبعيدا عن الضغوط التي تمارسها الدول الغربية، وهو الأمر الذي سلط الضوء عليه مصلح النقشبندي[3]– نائب الموصل– في الجلسة الحادية عشرة المؤرخة في 23

3– جمال عمر نظمي: ولد في بغداد عام 1914، اتم دراسته فتخرج في الجامعة الامريكية في بيروت بالعلوم السياسية، انتخب نائبا عن لواء اربيل في مجلس النواب، كما شغل وظائف ادارية . باقر امين الورد، المصدر السابق، ص218.

1– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1957، الجلسة (10) في 22 كانون الثاني 1958، ص147–148.

2– مصلح النقشبندي: عرف بمعارضته سياسة الحكومات العراقية المتعاقبة المتحالفة مع بريطانيا ، انتخب نائبا عن لواء الموصل في دورات انتخابية عدة. نقلا عن : عدنان سامي

كانون الثاني 1958 على النحو الآتي:" ان استقلال البلاد العربية وتخليصها من نير الاستعمار كالأمارات العربية في الخليج العربي، تقتضي من الدول العربية ان توحد جهودها وتكون جبهة واحدة، حتى تتمكن من اسماع صوتها في المحافل الدولية"[1]. اما علي كمال – نائب السليمانية– فقد وجه في اثناء انعقاد الجلسة الثانية عشرة في 25 كانون الثاني 1958 اتهامات مباشرة للدول الغربية التي ظلت تتظاهر بالصداقة مع العرب، واستمرت بسياستها المعروفة نفسها، فانكلترا قابعة في الخليج العربي وتستأثر بثروته الهائلة، وجاءت الآراء التي ابداها نائب السليمانية ردا على كلمة عبد الوهاب مرجان– رئيس الوزراء– في الجلسة المذكورة التي ألقاها امام نواب البرلمان مبينا فيها سياسة حكومته الخارجية، إذ قال:" سادتي اننا يجب ان ننتهز كل فرصة لتحقيق اهدافنا الوطنية ... وآمالنا في تحقيق مصالحنا في الخليج العربي بالاتفاق مع الحكومة السعودية العربية وتوحيد سياستها تجاه هذه الامارات العربية...، اما ان نركض وراء امريكا وهي نفسها تأبى الدخول في ميثاق بغداد ولكنها متمسكة (باسرائيل) وتحاول حفظ مصالح انكلترا في الخليج العربي دون منافع متقابلة"[2].

يتبين لنا من عرض الصفحات السابقة تركيز اعضاء مجلس النواب انتقاداتهم إلى سياسة العراق الخارجية، بوصفها بعيدة عن المسار العربي والاقرب إلى الدول الغربية، بدليل افتقاد تلك السياسة إلى برامج عمل باتجاه توثيق العلاقات مع البلاد العربية، وهو الأمر الذي اوضحه عبد الكريم الازري[3]– نائب بغداد– في الجلسة

نذير، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي 1925–1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1993، ص382.

3– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1957، الجلسة (11) في 23 كانون الثاني 1958، ص171و 173.

1– المصدر نفسه، الجلسة (12) في 25 كانون الثاني 1958، ص180.

2– عبد الكريم الازري: ولد في الكاظمية عام 1907، حاصل على شهادة البكالوريوس بالاقتصاد والعلوم الإدارية من جامعة لندن، انتخب عضوا في مجلس النواب، فضلا عن توليه

نفسها، ومما ورد فيها الآتي بقدر صلته بموضوع البحث :" اما سياسة العراق الخارجية فهي تتصف مع شديد الأسف بالجمود والقصور تنادي بسلامة العراق، ولكن العراق لم يساهم ولم يتداخل في تنظيم شؤون هذه المنطقة التي تهدف إلى مرامي والتي تعتبر جديدة لم يألفها العراق فيما سبق والتي لها شأن بسلامة العراق، هذه محميات الخليج و... فهل فاتحت الحكومة العراقية المملكة العربية السعودية للاتفاق على تعيين سياسة موحدة للانتفاع من موارد هذه البلاد ، وكذا النفط العراقي واستثمار ملايين الدنانير الناتجة من هذه الموارد فان هذه المنطقة وما تنتجه جديرة بالدرس لوضع المشاريع التي تعتمد عليها نهضتنا الاقتصادية"[1].

مقابل ذلك عاود اعضاء مجلس النواب توجيه انتقاداتهم على عقد ميثاق بغداد بوصفه حلفا عدوانيا ضد مصالح العرب المشروعة بالتحرر ونيل الاستقلال، وتساءل بعضهم من جدوى بقاء العراق عضوا في الميثاق، حصل ذلك بمناسبة مرور ثلاث سنوات على عقد الميثاق، إذ بادر محمد الجليلي- نائب الموصل- إلى توجيه اللوم على الحكومة العراقية بسبب موقفها من جدوى استمرار العراق عضوا في الحلف المذكور، عبر كلمته التي القاها خلال انعقاد الجلسة الثانية عشرة في 25 كانون الثاني 1958، ومداخلته على مناقشات النواب في تقييم ما قدمه الميثاق لقضايا العرب التحررية، وكيف انه لم يسهم في توفير الامن والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط، واليكم نص حديثه الذي خاطب به خليل كنه- رئيس مجلس النواب- بصيغة السؤال الآتي:" أليس الاعتداء على ... وامارات الخليج العربي ببعيد عن الاذهان"[2].

مناصب ادارية . الياهو دنكور ومحمود فهمي درويش، الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936، بغداد، وزارة الداخلية 1355هـ/1936م، ص907.

1- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1957، الجلسة (12) في 25 كانون الثاني 1958، ص180.

2- المصدر نفسه، ص185.

وانطلاقا من التوجه العربي الذي عرف به العراقيون عبر سني تأريخهم الحديث و المعاصر، وهي الحقيقة التي وثقتها محاضر مجلس النواب، بالآراء والافكار التي كان يطرحها اعضاء البرلمان في اثناء استعراضهم لمواقف الحكومة العراقية من القضايا العربية الاسلامية، واهمية تحرك العراق السياسي لتوثيق صلاتهم بامارات الخليج العربي، وهي تتعرض لضغوط الدول الاجنبية، والعمل على منع ارتباط الاخيرة بمعاهدات مع الدول الغربية، فضلا عن دعوتهم الدول العربية إلى وضع خطة موحدة باتجاه تحقيق تلك الاهداف النبيلة، ولعل عبد المجيد محمود[1]– نائب المنتفك– كان حريصا على طرح تلك المقترحات العملية بالجلسة الرابعة عشرة المنعقدة في 29 كانون الثاني 1958بتأكيده:"ان الخليج العربي هو امتداد لموقع العراق الجغرافي ولمياهه البحرية" ، واضاف قائلا:" لا ندري هل ان هناك سياسة عربية تقوم بالتقارب مع هذه الامارات، وان العراق يرجو ان تتمتع هذه الامارات بالاستقلال، لا ان تقام معها معاهدات لا تتلائم وتأتلف مع الاوضاع العالمية في الوقت الحاضر"[2].

من جانب آخر اثار اعلان الاتحاد العربي بين العراق والاردن في 14 شباط 1958– على اثر زيارة فيصل الثاني ملك العراق إلى الاردن وعقده لقاءات عدة مع الحسين بن طلال عاهل المملكة الاردنية الهاشمية تمخضت بتوصل الجانبين لاتفاق يرمي لانشاء الاتحاد المذكور– اهتمام اعضاء مجلس النواب ، وهو الامر الذي ادركه عبد الوهاب مرجان– رئيس الوزراء– بوصفه يعكس ما يدور في اوساط الرأي العام العراقي، ودفعه ليوضح لنواب البرلمان سياسة حكومته في المجال العربي، في اثناء انعقاد الجلسة السادسة والعشرين في 26 آذار 1958، عبر خطابه الذي تضمن حرص الحكومة على

3– عبد المجيد محمود: ولد في بغداد عام 1909، حاصل على شهادة بكالوريوس علوم من جامعة كاليفورنيا، ثم اتمها بجامعة كورنيل في نيويورك ، انتخب نائبا عن الناصرية في جزيران 1954، جدد انتخابه في ايلول 1954 وايار 1958. مذكرات عبد المجيد محمود الوزير في العهد الملكي في العراق، اعدها وعلق عليها عماد عبد السلام رؤوف، دار الحكمة، ط1، لندن، 2007.

1– محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1957، الجلسة (14) في 29 كانون الثاني 1958، ص224–225.

متابعة التطورات السياسية التي تشهدها امارات الخليج العربي التي تحتل مكانة طيبة في العلاقات الدولية، شأنها مثل قضايا العرب التحررية في فلسطين والمغرب العربي ، كما اعلن اننا نسعى لان تحصل الامارات العربية في الخليج العربي على سيادتها، ومتى ما تم ذلك فسوف نتعامل معها وفق هذه الحقيقة، وان الاتحاد العربي الهاشمي لا يمنع اية دولة عربية من الانتماء إليه[1].

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى جملة امور ابرزها:

1-احتلت امارات الخليج العربي والتطورات السياسية فيها وعلاقاتها مع العراق مكانة طيبة في مناقشات مجلس النواب العراقي لمختلف القضايا التي تخص سياسة العراق الخارجية وصلاته مع الدول العربية والاجنبية، على الرغم من انغماس الشعب العراقي بهمومه ولاسيما المعيشية منها، فضلا عن دعواته المستمرة للحكومات العراقية المتعاقبة ان تنهج سياسة من شأنها ، تقوية صلاتها مع البلدان العربية، والعمل على ان يكون للعراق سيادته الوطنية الكاملة بعيدا عن تدخل بريطانيا في شؤونه الداخلية والخارجية، التي راحت تكبله بمعاهدات غير متكافئة، فرضت عليه مستغلة ظروف تكوينه السياسي في السنوات التي اعقبت الحرب العالمية الأولى.

2-مقابل ذلك حث نواب البرلمان العراقي حكوماتهم ضرورة التحرك السياسي في المحافل العربية والدولية، لتخليص تلك الامارات من النفوذ الاجنبي، عبر انشطة الجامعة العربية، فضلا عن المنظمات الدولية، ودعوة البلدان العربية الاخرى لتوحيد جهودها لتحقيق الاهداف المشروعة في نيل استقلال امارات الخليج العربي، التي لا

2- المصدر نفسه، الجلسة (26) في 26 آذار 1958، ص433.

تزال تعاني من شتى الضغوط السياسية والاقتصادية للابقاء على تبعيتها للدول الغربية، وهي الامور التي سلط الضوء عليها اعضاء مجلس النواب في الجلسات البرلمانية التي عرضناها في ثنايا الدراسة، املا بالوصول إلى تحقيق تعاون بين العرب على وفق ما ورد في ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك عام 1950.

3-تبين من البحث حقيقة برزت من خلال مجريات الدراسة ان نواب البرلمان كانوا حريصين على تقوية علاقات العراق مع الامارات العربية، إذ استعرض النواب لائحة تمليك اهالي الامارات اراضي وممتلكات في العراق اسوة بالكويتيين على وفق شروط ناقشها النواب، بوصف ذلك يعد من الخطوات المهمة في التقارب بين العراق وامارات الخليج العربي في مجالات كثيرة، فضلا عن محاولات مستمرة في تحقيق تعاون في المجالات الصحية بحكم وجود صلات وتنقلات للسكان بين الجانبين، ولاسيما في المجالات التجارية.

4- افرد اعضاء مجلس النواب جانبا من مناقشاتهم سياسة العراق الخارجية في توجيه الانتقاد للسلطات الرسمية، بسبب انضمام العراق إلى حلف بغداد عام 1955، الذي اصبح ميثاقا عدوانيا تمارس احدى دوله بريطانيا العدوان وسياسة التدخل في تلك الامارات، الأمر الذي اثار استياء اوساط الرأي العام العراقي، المطالب بانسحاب العراق من الحلف المذكور، تلبية لرغبات الشعب، وهي الحقيقة التي اوضحتها محاضر تلك الجلسات البرلمانية، وقد وثقت آراءهم بشأن هذا الموضوع كما جاءت مدونة في تلك المحاضر.

5- على ان الحكومات العراقية كانت تواجه ضغطا من اعضاء مجلس النواب ازاء تلك الموضوعات التي استعرضها البحث، ووردت اجابة المسؤولين على تلك الدعوات في محاولة لتهدئة خواطر الناس والحيلولة دون اتساع دائرة التذمر بين المواطنين، فضلا عن تقديمها الوعود بانها ستعمل على جعل العراق بعيدا عن النفوذ الاجنبي، وهي حريصة في الوقت نفسه على دعم علاقات البلاد مع امارات الخليج العربي وتقديم العون اللازم في شتى المجالات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية، مما اسهم في تخفيف وطأة تلك الضغوط وحالة التذمر وعدم الرضا التي ظلت موجودة بين غالبية العراقيين.

المصادر والمراجع

اولا- الوثائق المنشورة:

- محاضر جلسات مجلس النواب:

- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1944.
- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1945.
- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947.
- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة1949.
- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة1950.
- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1952.

- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1953-1954.
- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1955-1956.
- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1956-1957.
- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1957.

ثانيا: المذكرات الشخصية:

- مذكرات عبد المجيد محمود الوزير في العهد الملكي في العراق، اعدها وعلق عليها عماد عبد السلام رؤوف، دار الحكمة، ط1، لندن، 2007.
- مذكرات علي كمال1900-1998، تقديم وتحقيق جمال بابان، شركة الخنساء للطباعة المحدودة، بغداد، 2001.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

- جهاد مجيد محي الدين، حلف بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، 1971.
- عدنان سامي نذير، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي 1925-1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1993.

رابعا: الكتب العربية:

-ابراهيم خليل احمد، التأريخ والمؤرخون الموصليون المعاصرون في
-ـ، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، جـ3، وزارة كتاب " موسوعة الموصل الحضارية" مج5، جامعة الموصل، 1992.

-الياهو دنكور ومحمود فهمي درويش، الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936، بغداد، وزارة الداخلية، 1355هـ/1936م.
-باقر امين الورد، اعلام العراق الحديث قاموس تراجم 1869-1969، جـ1، راجعه وقدم له ناجي معروف، بغداد، 1978.
-حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، جـ1، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، 1995.الثقافة والاعلام، بغداد، 1995.
-عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، جـ10، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1995.
-فاطمة صادق عباس السعدي، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام 1957، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، 2008.
-مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1987.
- ـــ، اعلام السياسة في العراق الحديث، جـ2، دار الحكمة، ط1 ، لندن، 2004.